

مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" في كتاب سيبويه

مشروع قراءة في المقولات النحوية في الكتاب

الدكتور/ محمد عبد الفتاح الخطيب

مدرس بقسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف

"لقد اهتم النحاة بالبنية العاملية الإعرابية أيما اهتمام، واستنبطوا منها القواعد والأصول المتحكمة في الجملة بناء واستعمالاً، ودفَعوا التأمّل فيما تفضي إليه نظرية العمل والإعراب إلى أقصى ما يمكن أن يكون التأمّل وأدقّه وأطفه، فكشفوا عما تتحكم فيه البنية العاملية، ويقع تحت طائلتها، واكتشفوا في الآن نفسه ما يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها، وأقاموا الحد بين هذين المجالين، وخاضوا في المباحث التي تتجاوز البنية العاملية المتحكمة في الجمل . . . فكانت النتائج التي حققوها بنظرية العامل فيما يتجاوز حيز العمل ولا يقع تحت طائلته، أي: في مستوى العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب، لا تقل أهمية عن تلك التي تجري في نطاق البنية العاملية الواحدة . . . ومن هنا تدرك تأكد حاجة الذين ورثوا عن الأنحاء الغربية والنظريات اللسانية الحديثة إلى البحث عن نحو النص، وغنى من يصدر عن النظرية النحوية العربية" . (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، د . محمد الشاوش، ١٢٦٩/٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَالَةٌ

نَسْتَحْمِدُكَ اللَّهُمَّ بِمَا أَنْتَ أَهْلٌ لَهُ مِنَ الْحَمْدِ، وَنَسْتَهْدِيكَ بِمَا يُزِلُّنَا إِلَى رِضَاكَ، وَنَسْأَلُكَ أَنْ تَصُونَنَا
أَقْدَتَنَا عَنْ مَوَارِدِ التَّهْلُكَةِ، وَأَنْ تُبَلِّغَنَا بِعَوْنِكَ مَقَاصِدَ الْخَيْرِ، وَأَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ مِنْ لَدُنْ
نَبِيِّ بَعْدِهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ حَفِظُوا لِلْإِسْلَامِ عِزَّهُ وَمَجْدَهُ، وَعَلَى حَمَلَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ
الْغَالِبِينَ، وَأَتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، فَبَلِّغْ فِيهِ كُلَّ جَهْدِهِ.

وَبَعْدُ،،،

مقولات النحو العربي والأحكام الضابطة لحركة الفكر النحوي:

فإن هذه الدراسة ترمي أن تقدم، بكل ما يمكن من الإيجاز، قراءة طريفة في طرائق أهل هذا العلم،
ومسالكهم في بناء المعرفة، ومناهجهم في تحليل "طريقة العرب في لسانها" و"معهود خطابها"، وتعالج فلسفتهم
في "سبر أغوار الظاهرة اللسانية" و"استخلاص الأصول والتعليل لها، وضبطها في قوانين يسهل التقاطها
والاعتماد عليها"، وما كان ينبغي أن نهمل مثل هذا في دراستنا للفكر النحوي في العربية الذي يملك في طياته
"مقولات" تمثل "جهازاً معرفياً" و"عملاً تنظيرياً" مُعْجَبًا، بل هو فكر ضاربة جذوره في العمق من بنية العقل
العربي، ومحاولة تنحيته هذا الفكر والاقْتِصَارُ فقط، في دراسة النحو العربي، على علامات الإعراب
ومظاهرها في الكلام، دون ما وراء ذلك من "ضوابط" و"مقولات" يدل على جهل فاضح بعظمة هذا الفكر
النحوي، يقول المستشرق، ت-ج-دي بور: "النحو العربي أثر رائع من آثار العقل العربي؛ بما له من دقة في

الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق؛ وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به" (١) .

وقد حاولت أن أكشف شيئاً من ذلك، أعني: الوقوف على الأحكام الضابطة لحركة الفكر النحوي منهجاً وتنظيراً؛ لأنني كلف بهذا جداً، وواثق أن أمثال الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، ومن في طبقتهم من فقهاء العربية-الذين شرحوا، ودققوا، وعللوا، وجرّدوا- ينطوي علمهم على باب جليل، تأسس على أصول فكرية، واعتبارات عقلية، وقف علم "أصول النحو" على شيء قليل منها، وبقي الكثير مخبئاً، لم يُستخرج بعد، فضلاً عن أن يكون قد انتفعنا به في الدرس النحوي (٢)، وأعتقد، كما يقول شيخنا أبو موسى، "أننا لو أحسنّا تحرير هذا، واستخلصه، والاتفّع به، لساعدنا على تجديد حياتنا العقلية، وتجديد علومنا تجديداً، تظل به هذه العلوم

١- تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، تحقيق: أبوريدة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص ٧٧.

٢- ومن ثم فقد حاولت أن أدير بعضاً من مجوئي حول هذا الباب من الفكر النحوي الذي لم تتولج أقدام الباحثين كثيراً، فكتبت عن: "ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم"، و"أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي"، و"المعنى وتشكله في الدرس النحوي، قراءة في كتاب المحتسب لابن جني"، و"إشكالية التحيز والمنهج في قراءة التراث النحوي، نحو النص نموذجاً"، والطرح الخلافي في كتاب الإنصاف ووحدة النظرية النحوية العربية"، و"معالم التحليل النحوي في كتاب سيبويه"، و"رسالة سيبويه في الكتاب ومبادئ النظرية النحوية العربية".

عربية خالصة، يتلقفها القلب المسلم، فتزدهر به، ويزدهر بها، وتنموه وينموها، ويسقيها وتسقيه، ويظل بها عربياً مسلماً، ولا يتحول بعجمتها إلى أرجوحة بين العروبة والعجمة" (١).

والكتاب، أعني كتاب سيبويه، لا يعد هو النص المؤسس لعلم النحو العربي فحسب، بل هو واحد من تلك الكتب التي ترى فيها عقل صاحبها وهو يستنبط المعرفة، ويضع الضوابط لهذا الاستنباط، وكيف يستخرج غير المعلوم من المعلوم، وكيف يدور بك حول الكلام حتى يدلك على بابه الذي إذا تقرت عليه توافت إليك خباياه ومجآته^(٢)، فترى في الكتاب حديثاً معجباً في الكشف عن "منطق" خفي ينتظم نحو العربية بمجمله، كما ترى فيه "مقولات" تمثل "مفهوماً إجرائياً" يفسر من خلاله النظام العام للبناء النحوي، كمقولة: "عشرون درهماً" التي استعملها سيبويه شاهداً جازماً في أكثر من عشرين حجة نحوية يعلل من خلالها كثيراً من مبادئ العربية التي تتعلق بوظيفة التنوين، وتأثير جزء من الكلام على آخر، والعلاقة بين العوامل

١- مناهج علمائنا في بناء المعرفة، لشيخنا د. محمد أبو موسى، ضمن محاضرات الموسم الثقافي بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ١٨٦.

٢- ولهذا كان علماءنا، رحمهم الله، يطلقون على كتاب سيبويه: "قرآن النحو" إكباراً له، حتى إن ابن جني يقول: إن سيبويه "يعد جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها" (سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ١/١٣٠). ومن ثم أمكن القول: "إن كتابه ليس أعظم مراجع النحو والصرف عامة وكفي، ولكنه مع ذلك أصل من أصول الثقافة الإسلامية في غير ناحية من نواحيها المتعددة، انشق عنها، أو هدى إليها وأوحى بها" سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م، ص ١٤٢.

ومعمولاتها^(١)، وكمقولة: "أمن اللبس"، و"الموضع الإعرابي"، و"الحفة والثقل"، و"الغلط والتوهم"، و"الاستقامة والقبح"، و"القوة والضعف"، و"العناية والاهتمام"، و"الأصل والعدول عنه"، و"الارتباط والانتطاع العاملي"، و"تمكين المعاني والاحتياط من ضياعها" . . . وغير ذلك من "المقولات" التي يفضي النظر في أيٍّ منها إلى بيان تلك الخطة المحكمة التي كان يصدر عنها سيبويه في بيان النظرية النحوية في العربية نظاماً وتعليلاً، بل لا أبعد إذا قلت: إن تلك "المقولات" التي يصدر عنها سيبويه، بتعليلاتها ومصطلحاتها، وحتى بتفاصيلها الدقيقة، هي السمة الأكثر روعة في الكتاب، إن لم تقل في تاريخ الفكر النحوي العربي بمجمله، وما كان لمثل هذا أن يغيب عنا في درسنا للنحو العربي^(٢) !!

١- ينظر تلك المقالة القيمة: "عشرون درهماً في كتاب سيبويه" للمستشرق الإنجليزي: M.G.Carter، ترجمة وتعليق: د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، ١٤، مج، سنة ١٩٨٧م.

٢- يرى المستشرق الفرنسي، جيرار تروبو-وهو من أكثر المستشرقين تخصصاً في سيبويه، وكتابه: المعجم المفهرس لمصطلحات سيبويه، من أجل ما كتب في هذا الباب، يرى تروبو أننا نستطيع أن نميز في الكتاب خمسة أنواع من المفردات، أولاً: المفردات التي تتعلق بالمفاهيم النحوية العامة (وعددتها ثلاثئة وتسعون مفردة)، ثانياً: المفردات التي تختص بتركيب الجمل (وعددتها مئتان وخمسون مفردة)، ثالثاً: المفردات التي تتعلق بالتصريف (وعددتها ثلاثئة وعشرون مفردة) رابعاً: المفردات التي تتعلق بالأصوات (وعددتها ثلاثئة وعشرون مفردة)، خامساً: المفردات التي تتعلق بالمنهاج، وهي المفاهيم التي يستعملها سيبويه ليفسر الوقائع النحوية (مثل مقولة: كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى) وهذه أكثر المفردات عدداً في الكتاب؛ إذ تبلغ (ستمئة وخمسين مفردة) ينظر: نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، للمستشرق جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤، ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م، ص١٣٦.

ومن ثم، كان هذا البحث: "مقولة: كلام عمل بعضه في بعض في الكتاب"، وتحليل حضورها في خطاب سيبيويه على صعيدي التنظير والإجراء، في محاولة لتوجيه النظر إلى هذا اللون الطريف في البحث النحوي من جهة، ومن جهة ثانية في محاولة تهدف إلى بيان أن فكرة "العامل" (١) التي هي عمود "نظرية" الفكر النحوي في كتاب سيبيويه، ومن ثم في الفكر النحوي كله، ليست فكرة فلسفية عقيمة، كما هو شائع، بل هي تقوم، عند القراءة الواعية، على مجموعة من "الضوابط" و"الأصول" المتحكمة في الجملة بناء

١ - العامل في الفكر النحوي، مصطلح يعبر به عن: اقتران بين عنصرين، بينهما ارتباط معنوي، ينشأ عن اقترانهما معنى تركيبى، يشير إليه تغير شكلي في أواخر العنصر الثاني منهما، فإذا كان العنصر طالبا لغيره، كان عاملا فيه، وإذا كان مطلوبا من غيره كان معمولا له. فهو مفهوم ذهني لتفسير علاقة التلازم الضروري بين الكلمات داخل الجملة وفقا لثنائية "العوامل والمعمولات" من خلال تجريد، تقدر فيه المواضع والمحلات، بحسب التعلق المعنوي بين الكلم. وقد أحصى المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) في كتابه القيم "المعجم المفهرس لمصطلحات سيبيويه" استعمالات مادة (ع. م. ل) في الكتاب، فكانت دراسته على الوجه التالي: (عمل: ١٧٩ مرة، عامل: ٥٠ مرة، معمول: ٥ مرات، إعمال ١٤ مرة، معمل، ٨ مرات، استعمل، ٤٨ مرة، استعمال، ٥٢ مرة، مستعمل، ٨٢ مرة) وهو بهذا الإحصاء يقدم لنا دليلا على حضور النظرية العاملة في الفكر النحوي لدى سيبيويه، وفي هذا ما يرد على بعض الأطروحات التي ذهبت إلى أن هذه النظرية (العامل) برزت عند متوسطي النحاة ومتأخريهم، بل يرى د. أحمد العلوي، أن سيبيويه قدم في كتابه، بادئ ذي بدء، صورة عما يمكن أن نطلق عليه: "المعجم العمالي" ثم أعقب ذلك بـ "أصول النظرية العاملة" الخالية من المشكلات، أعقبها بالمشكلات الكبرى، ثم التقييدات التي على تلك الأصول، وهو ما سماه العلوي: "القواعد العملية" مثل: قواعد "الحذف"، وقواعد "النيابة العاملة". ينظر: آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، الرباط، ١٤٤٠، ١٩٨٧ من ص ٢٥-٢٦.

واستعمالاً، كما تخضع لجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل أساسها الأثر الإعرابي والمعنى في آن (١)؛ لتنظيم لتنظيم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية، وبين الجمل المكونة للخطاب، وضبط وجوه تصرفات الألفاظ والمعاني فيه من ناحية أخرى.

وقد أدت هذا البحث من خلال محاور أربعة:

أولها: مقولة "كلام عمل بعضه في بعض": المفهوم والخصائص.

ثانيها: مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" وحكاية الجمل المقلدة.

ثالثها: مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" والارتباط والانتقاع العاملي.

رابعها: مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" وتفسير الإعراب في "البنية العاملة الواحدة".

١ - ومن هذه المفاهيم التي تقوم عليها فكرة العامل في نظرية النحو العربي: (العقد والتركيب/ والاقضاء والطلب/

والاختصاص/ والرتبة/ والتسلط/ والمباشرة والوساطة/ والأثر الإعرابي/ والارتباط والانتقاع العاملي). ينظر في

بيان هذه المفاهيم كتابي: ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، ط١، ٢٠٠٦م، ٧/٢-١٧٨.

المحور الأول: مقولة "كلام عمل بعضه في بعض": المفهوم والخصائص.

ذكر سيبويه مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" في سبعة مواضع:

الموضع الأول: "هذا باب ما لا يُعملُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره؛ لأنه كلامٌ قد عملَ

بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأً، لا يعمل فيه شيءٌ قبله" (الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار

الجيل، بيروت، ط ١، ١/٢٥٣).

الموضع الثاني: "قولهم: "داري خلفَ دارك فرسخاً" فاتنصب؛ لأنَّ "خلفَ" خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عملَ

بعضه في بعض واستغنى" (الكتاب، ١/٤١٧).

الموضع الثالث: "هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام، وذلك قولك: "أين تأتي آتك" ولا تكفي

بمن؛ لأنها حرف جزاء ومتى مثلها، فمن ثم أدخل عليه الألف تقول: "أمتي تشتمني أشتمك"، و"أمن يفعلُ

ذاك أزره"؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلامٍ قد عمل بعضه في بعض؛ فلم يغيره" (الكتاب، ٣/٨٢).

الموضع الرابع: "وسألته (أي: الخليل) عن قوله في الأزمنة: "كان ذلك زمن زيدٍ أميرٍ" فقال: لما كانت (أي: كلمة

زمن) في معنى (إذ) أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض

ولا يغيرونه، فشبها هذا بذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ" (الكتاب، ٣/١١٩).

الموضع الخامس: "واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه أن لا تكون فيه "إنما" إلا مبتدأة(أي: يجب كسر همزة إن فيها)، وذلك قولك: "وجدتك إنما أنت صاحب كل خنى" . . . لأنك أدخلتها على كلام قد عمل بعضه في بعض" (الكتاب، ٣/١٣١) .

الموضع السادس: " هذا باب الحكاية التي لا تُغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى "تأبط شراً": "هذا تأبط شراً" . . فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، وكل شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال" . (الكتاب، ٣/٣٢٧) .

الموضع السابع: " هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم، وذلك قولك: "عمر الله لأفعلن"، و"أيم الله لأفعلن" (الكتاب، ٣/٥٠٢) .

والمتأمل في هذه المواضع السبعة، يلاحظ أمرين:

أحدهما: أن هذه المواضع، على تباعد ما بينها، تشابه في شيء واحد، وهو أن العامل فيها مُنْع من العمل فيما يستحقه .

ثانيهما: أن سببويه أرجع، فيها كلها، منع العامل من العمل فيما يستحقه إلى علة واحدة تسوغ هذا المنع، وهي أن العامل فيها دخل على "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" .

وإذا استقام هذا الفهم، أستطيع أن أقرر خمسة أمور لها أثر بالغ في التحليل النحوي:

أولها: أن مقولة "كلام عمل بعضه في بعض" تطلق في الكتاب على الشكل اللغوي القائم على "الإسناد" و"الاستقلال" فاستغنى بنفسه، ولم يتعلق بغيره لفظاً، كما لم يتعلق به غيره عملاً .

ثانيها: أن للكلام في العربية وضعين: وضع المحتاج لما قبله، وعلامة ذلك أن يقبل التأثر لفظاً بالعوامل التي تسبقه، ووضع غير المحتاج له، فلا يقبل تأثراً. و"الكلام الذي عمل بعضه في بعض" من النمط الثاني الذي يؤتى به مأتى ما ليس قبله كلام، على حد عبارة الجرجاني (١)؛ ومن ثم فهذه المقولة تمثل "مفهوماً إجرائياً" اعتمده سيبويه في تفسير "استقلال البنية العاملة" و"انغلاقها" فاستعصت بذلك على العوامل قبلها .

ثالثها: أن الناظر في بنية الكلام الذي "قد عمل بعضه في بعض واستغنى" يجدها من نمط الكلام الذي قد تحصن، أي: أصبح "بنية عاملية مستقلة"، ومن خصائص تلك "البنية العاملة المستقلة" أنها انغلت فيها "دائرة الإعراب" فلا تقبل تأثيراً ولا تأثراً، ومن ثم: لا يعمل فيها ما قبلها لفظاً، فلا يتسلط على أي جزء من أجزائها أي عامل قبلها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وبهذا نستطيع أن نقرر مبدأ راسخاً في فكرة "العامل" في نظرية النحو العربي يتمثل في "أن التركيب الذي يعمل بعضه في بعض، ويستقل كلاماً مفيداً، لا تؤثر فيه العوامل". وهذا قائم على أصل في غاية الأهمية

١ - دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،

القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٣٦ .

من أصول الفكر النحوي، وهو: عدم "التدافع" حسب اصطلاح ابن الخشاب^(١)، أي: عدم اجتماع العاملين على المعمول الواحد؛ لأنه "لا يُعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ" كما يقول سيبويه^(٢)، فدخل العامل على المعمول إيذاناً بدلالة جديدة، فإذا دخل عامل آخر على المعمول نفسه كان ذلك أيضاً إيذاناً بدلالة أخرى، فتدافع الدلالات في الكلام؛ ومن ثم فـ "الكلام الذي عمل بعضه في بعض" لا يقبل أن يتأثر بأية عوامل أخرى؛ منعاً لهذا التدافع^(٣)؛ ولذا فقد تواتر على ألسنة النحاة أن "الجمل لا يعمل فيها ما قبلها" يقول المبرد: " . . . والجمل لا يعمل فيها ما قبلها . . . ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه . . . والمسائل كثيرة،

١- المرتجل في شرح جمل الجرجاني، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص ١٥٣.

٢- الكتاب، ١/٧٤.

٣- وهذا يؤكد أن العلاقة بين العامل والمعمول، في نظرية النحو العربي، ليست مطلقة، بل منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بضوابط للمعنى فيها دور كبير، بدءاً من تصنيف العوامل من حيث "اللفظ والمعنى، والأصالة والفرعية، والقوة والضعف"، ومروراً بشروط العمل، من "عقد وتركيب، واقتضاء، واختصاص، وارتباط وانقطاع"، وانتهاء بـ "تسلط العامل على المعمول، وظهور أثره الإعرابي عليه، أو وجود ما يمنع العمل" فكلها صور تخضع، في غالبيتها، إلى عنصر المعنى الذي يفرض وجوده بقوة في ضبط العلاقة بين العامل والمعمول، يحكمهم في ذلك ضابطهم: "لا يتسلط العامل على المعمول، صناعة، إلا إذا لم يؤد إلى فساد في المعنى"، أو على حد تعبير السكاكي: "الإعراب لا ينتظم الكلمات إلا بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها" (مفتاح العلوم، ص ١٢١) وقد كان لذلك أثره الكبير في التحليل النحوي، وقد وضحت طرفاً كبيراً من ذلك في كتابي: ضوابط الفكر النحوي، مبحث: البعد الخارجي في التحليل النحوي، ٢/٤٤٣.

والأصل ما وفقتك عليه ، فقس تصب إن شاء الله" (١) ويقول الزجاجي: "اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل، وهي: كل كلام عمل بعضه في بعض" (٢) .

رابعها: أن هذه المقولة: "كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى" بخصائصها تشير إلى كون الجمل والأقوال من قبيل الكم المتفاضل الأجزاء التي يعمل بعضه في بعض، ويبني بعضه على بعض، والعلاقات الإعرابية فيه مغلقة فلا يكون الجزء الواحد فيه معمولاً للعامل الذي قبله، وللعامل الذي بعده في آن، وعلى هذا النحو يمكن رصد "معاهد" الجملة على ضوء مقتضيات هذه المقولة، إذ تكون الكلمة "بداية" الجملة إذا لم تكن معمولاً لما قبلها ولا عاملة فيها، كما تكون الكلمة "نهاية" الجملة إذا لم تكن عاملة فيما بعدها ولا ما بعدها عاملاً فيها، وبهذا يمكن وضع حد عاملي لأجزاء الجملة بأنها: "معمولات العامل الذي ليس معمولاً لعامل آخر"، وعلى هذا النحو أيضاً يكون كل جزء من أجزاء الخطاب قائماً إما على "الإتباع والعمل"، وإما على "القطع والتعليق" (٣) كما سيتبين لنا في تحليل هذه المقولة.

١- المقتضب، تحقيق شيخنا د. محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٦٣/٣.

٢- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ٣٩٨/٢.

٣- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م، ٢٥٥/١.

خامسها: أن هناك خيطاً رفيعاً يفرق بين الجمل المستغنية والأقوال التامة "الكلام الذي عمل بعضه في بعض" وبين ما يعرف في النحو العربي بـ "الجمل الاستثنائية" المصدر بها الكلام، أو الواقعة في درجه مقطوعة عما قبلها لفظاً ومعنى؛ إذ الأخيرة "الجمل الاستثنائية" لا تدخل في علاقات تركيبية ولا إعرابية مع عناصر أخرى، فليس لها عامل يطلبها لفظاً ولا معنى (أي: محلاً وموضعاً) ومن ثم فلا محل لها من الإعراب، بخلاف "الجمل المستغنية"، أو "الكلام الذي عمل بعضه في بعض"، فعلى الرغم من انغلاق بنيتها العاملة واستقلالها فإن ذلك من حيث عدم تأثرها لفظاً بالعوامل قبلها، ولكنها تتأثر بها محلاً وموضعاً ما دام العامل قبلها يطلبها معنى؛ إذ من مبادئ الفكر النحوي: "أن العامل اللفظي يطلب معمله، فإن وجدته لفظاً غير ممنوع منه، وإلا تسلط على المعنى (أي: على الموضع والمحل)" كما يقول السهيلي (١)، أو على حد قول ابن الخشاب، معللاً عمل العامل في موضع (محل) ما علق عن العمل في لفظه: وهذا "لم يخرج به عن أن يكون عاملاً؛ لأن عمله في الموضع (المحل) دون اللفظ لم يخرج به عن أن يكون عاملاً، ولهذا إذا تسلط الفعل، بل العامل على الإطلاق، على مبني لا يظهر العمل في لفظه (والكلام الذي عمل بعضه في بعض مبني من المبنيات كما تقدم) حُكِمَ بالعمل على موضعه" (٢).

١- نتائج الفكر في النحو، تحقيق شيخنا، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قارون، ليبيا، ط ١، ١٩٧٨م، ص ٣٩٠.

٢- المرجل، ص ١٥٣.

المحور الثاني : مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" وحكاية الجمل المقفلة.

المراد بالحكاية: أن يُضْمَنَ المتكلم في كلامه كلاماً ليس له، قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فيورد المتكلم هذا الكلام المحكي كما قاله صاحبه، من غير تغيير في إعرابه، ولا زيادة ولا نقصان في ألفاظه؛ لغرض المشابهة والمماثلة^(١).

وباب الحكاية من أبرز الأبواب التي تظهر فيها مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض"؛ إذ كانت هذه المقولة هي منطلق سائر النحاة في تفصيل الكلام في هذا الباب، وتشقيق الأصول التي يقوم عليها نقل الكلام وتأديته، فـ "الجمل" في باب الحكاية "جملٌ مقفلة" لا تتجاوب مع العوامل قبلها؛ لأنها "بنية عاملية مستقلة"، ومن ثم فقد استخدم سيبويه هذه المقولة في هذا الباب باعتبارها "مفهوماً إجرائياً" يفسر بها منع العامل من العمل لفظاً فيما يطلبه؛ وذلك في ثلاثة مواضع:

أولاً: حكاية الكلام التام المستغني بعد "القول" وفروعه: إذ ترى في هذا الموضع ضرباً من المعمولات لا يطرأ عليها التأثير الشكلي للعامل؛ لأن العامل (وهو فعل القول) يدخل فيها على "كلام تام عمله بعضه في بعض"، وما كان كذلك "فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة"^(٢)؛ يقول سيبويه (في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى): "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول

١- ينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ٣٧٨/٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي،

تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م/٦/٣٢١.

٢- المقتضب، ٩/٤-١٠.

ما كان كلاماً لا قولاً . نحو: "قلت: زيدٌ منطلقٌ"؛ لأنه يحسن أن نقول: زيد منطلق، ولا تدخل "قلت" . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ، ونقول: "قال زيدٌ: إنَّ عمرًا خيرُ الناس" ، وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: "وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ" (١) ولولا ذلك لقال: إنَّ الله" (٢) . فـ "قلت" هنا لا يتعلق مباشرة بالمفعول "زيد منطلق" ، و "إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ"؛ لأنه كلام مستقل بنفسه، قد عمل بعضه في بعض واستغنى، وهذا يمنع من التأثير فيه لفظاً، فيتسلط العامل على مقول القول كله معنى (أي: موضعاً ومحللاً) .

والظاهر في قول سيبويه: "واعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً . . . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" أن هذا النمط من الحكاية مشروط بالفعل "قال" أو أحد فروعه، ثم إنه مشروط بشرط ثان، وهو كون المحكى إنما هو الكلام التام "الذي قد عمل بعضه في بعض واستغنى" وليست الأقوال الناقصة (٣) ، ففعل القول لا يقع على الكلام المبتور، بل يقع على الكلام وقد انغلق على ذاته، وتحصن باستقلال بنيته العاملة، فيعلق عن العمل في المفعول الذي بعده؛

١- سورة: آل عمران، آية: ٤٢ .

٢- الكتاب، ١/ ١٢٢ .

٣- فرق الفكر النحوي بين "الكلام" و"القول" إذا الأول قائم على "الإفادة" و"الاستقلال" ، بخلاف "القول" فإنه لا يشترط فيه الإفادة، يقول ابن جني: "وقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن: الألفاظ القائمة برءوسها المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة "الجمل" على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة" الخصائص، تحقيق

الشيخ: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١/ ٣٢ .

لأنه "كلام قد عمل بعضه في بعض" ليس فيه إلا حق الحكاية والتأدية، يقول الجرجاني: "وما الأمر فيه بين قوله (أي: صاحب الكتاب) في باب ظننت: وإنما تحكي بعد "قلت" ما كان كلاماً لا قولاً. وذلك أنه معلوم أنك لا تحكي بعد "قلت" إذا كنت تتحوّن نحو المعنى، إلا ما كان جملة مفيدة. فلا تقول: "قال فلان: زيد" وتسكت، اللهم إلا أن تريد أنه نطق بالاسم على هذه الهيئة، كأنك تريد أنه ذكره مرفوعاً" (١).

على أن هذا اللون من الحكاية قد يفسر لنا جانباً من استعمال "إن" لا "أن" بعد القول، فالمكسورة دليل الشروع في كلام مستقل "قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، والمفتوحة تشير إلى عدم الاستقلال، وإلى الخروج عن الحكاية؛ ومن ثم نستطيع أن نضع ضابطاً للفتح والكسر في همزة (إن)، وهو: أنه إذا كانت جملتها مرتبطة عاملياً بما قبلها وجب فتح الهمزة؛ للإعراب عن ذلك الارتباط. وإذا كانت منقطعة عاملياً (أي: لا يمتد إليها أثر العامل لفظاً، فلم تكن مدججة في جملة أخرى، واستقلت بفائدتها) وجب الإعراب عن هذا الانقطاع بكسر همزة (إن) (٢)، وإلى هاتين الحالتين، يشير سيبويه بقوله: "تقول: "قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه

١- دلائل الإعجاز، ص ٣٥٢.

٢- وهذا ما يوضحه، بدقة، السهيلي في أثناء حديثه عن علة استثناء (أن) مما له الصدر، فيقول: "فإن كسرت همزتها كان الكسر فيها إشعاراً بتجريد المعنى الذي هو التأكيد، عن توطئة الجملة للعمل في معناها، فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة؛ لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها، وأن يصيروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإذا أردوا قطع الجملة عما قبلها، وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتمني، كسروا الهمزة؛ ليؤذنوا بالابتداء والانقطاع عما قبلها، وأنهم قد جعلوا التوكيد صدر الكلام؛ لأنه معنى كسائر المعاني، وإن لم يكن في الفائدة مثل غيره. وكان الكسر بهذا الموطن أولى؛ لأنه أثقل من الفتح، والثقل أولى ما يعتمد عليه، ويصدر الكلام به. والفتح أولى بما جاء بعد كلام لحفته، وأن المتكلم ليس في عنفوان نشاطه وجماحه. مع أن (أن) المفتوحة قد تلي الضم والكسر من قولك: لأنك، وبأنك، وعلمت أنك، فلو كسرت لتوالى الثقل". نتائج الفكر، ٣٤.

معجل"؛ لأن الآخر شريك الأول في "عرفت" (أي مرتبط به عاملياً)، وتقول: "قد عرفت أنه ذاهب، ثم إنني أخبرك أنه معجل"؛ لأنك ابتدأت "إنني" (أي: منقطعة عاملياً عما قبلها) ولم تجعل الكلام على عرفت" (١).

ويقول في موضع آخر: "هذا بابٌ من أبواب إن، تقول: "قال عمرو: إن زيدا خيرٌ منك"، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل قال في إن كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: "قال زيد: عمرو خير الناس" ف(أن) لا تعمل فيها قال، كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه (أن)؛ لأن (أن) تجعل الكلام شأنًا، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، كما تقول: زعم الشأن متفاقماً. فهذه الأشياء بعد قال حكايةٌ، ومثل ذلك: "وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقره" (٢)، وقال أيضاً: "قال الله إنني منزلها عليكم" (٣) وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن، وسألت يونس عن قوله، متى تقول: "أنه منطلق"؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن" (٤) ثم يضع سيبويه ضابطاً في ذلك، فيقول: و"اعلم أن كل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنما) . . . واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه (أن) لا تكون فيه (إنما) إلا مبتدأة، وذلك قولك: "وجدت إنما أنت صاحب كل خنى" لأنك لو قلت: "وجدت أنك صاحب كل خنى" لم يجز ذلك؛ لأنك إذا قلت: "أرى أنه منطلق" فإنما وقع الرأي على شيء لا يكون الكاف التي في وجدتك ونحوها من الأسماء؛ فمن ثم لم يجز "رأيتك أنك منطلق" فإنما أدخلت (إنما) على كلامٍ مبتدأ، كأنك قلت: "وجدت أنك أنت صاحب كل خنى" ثم

١- الكتاب، ٣/ ١٢٢.

٢- سورة: البقرة، آية: ٦٧.

٣- سورة: المائدة، آية: ١١٥.

٤- الكتاب، ٣/ ١٤٢.

أدخلت إنما على هذا الكلام، فصار كقولك: "إنما أنت صاحب كل خنى"؛ لأنك أدخلتها على كلام قد عمل بعضه في بعض (١).

ثانياً: حكاية "الكلام التام المستغني في غير باب القول"، وهو ما يعرف بـ "حكاية الجمل"، وذلك بأن تتحدث عن "كلام عمل بعضه في بعض" فتحكى ألفاظه كما هي بأن تقطعها، لفظاً، عن العوامل قبلها، وإن كانت متعلقة بها موضعاً ومحلاً (أي أي: أن الكلام المحكي تتعاور عليه محلات الاسم رفعاً ونصباً وجرّاً)، يقول سيبويه: "وعلى هذا يقول: "بدأت بـ"الحمد لله رب العالمين"، وقال الشاعر:

وجدنا في كتاب بني تميم
أحق الخيل بالركض المعار (٢)

وذلك (أي: رفع أحق الخيل بالركض المعار) لأنه حكى... وكل شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه

١- الكتاب، ٣/١٣٠-١٣١.

٢- البيت في ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٠م، ص٧٨، قال ابن السيرافي: "ويروى أيضاً للطرماح" (شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٦، ١٩٩٦م، ٢/٢١٣). والشاهد في قوله: "أحق الخيل بالركض المعار" حيث أوقع عليه "وجدنا" ولم يعمل فيه لفظاً، بل أتى به مأتى الحكاية، فرفع، لأنه "كلام قد عمل بعضه في بعض، واستغنى"، قال المبرد: "وعلى هذا ينشد هذا البيت لذى الرمة:

سمعت: الناس ينتجعون غيباً
فقلت لصيّدح اتجعي بلائاً

لأن التأويل سمعت من يقول: "الناس ينتجعون غيباً" فحكى ما قال ذلك، فقال: سمعت هذا الكلام". المقتضب، ١٠/٤.

الحال" (١) .

على أن حكاية "الكلام الذي عمل بعضه في بعض" إنما تكون إذا تعلق الأمر بقول تنقله، فإذا تعلق بصورة تشاهدها فتصفها، لم يكن من باب الحكاية، بل يرجع الكلام إلى أصله فتؤثر فيه العوامل لفظاً، يقول المبرد: "تقول: "قرأت: الحمد لله رب العالمين"، لا يجوز إلا ذلك؛ لأنه حكى كيف قرأ. وكل عامل ومعمول فيه هذا سبيلهما، وتقول: "قرأت على خاتمة: الحمد لله"، و"قرأت على فسه: زيدٌ منطوقٌ". وتقول: "رأيت على فسه الأسدَ رابضاً"؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً إنما رأيت صورة، فأعملت فيها الفعل، كما تقول: "رأيت الأسدَ يا فتى" (٢) .

ثالثاً: التسمية بـ"كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى": وذلك بأن تسمي رجلاً أو امرأة بـ"تأبط شراً"، و"شاب قرناها"، و"ذرى حباً"، و"برق نخره" . . . ويتميز هذا الضرب من التسمية بأمر:
- قيامه على التسمية بـ"كلام قد عمل بعضه في بعض" أي: أنه من باب "الجمل المقلدة" التي انقلقت فيها دائرة الإعراب، فأصبح "بنية عاملية مستقلة"، فإذا لم تكن التسمية من هذا الباب "كلام عمل بعضه في بعض" لم تجز الحكاية، يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن رجلٍ يسمي "خيراً منك" أو "مأخوذاً بك" أو "ضارباً رجلاً" فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسماً؛ وذلك أنك تقول: "رأيت خيراً منك"، و"هذا خيرٌ منك" و"مررت بخيرٍ منك" . . . وإن سميت رجلاً بـ"عاقلة لبيبة" أو "عاقلٍ لبيبٍ" صرفته وأجريت مجراه قبل أن يكون

١ - الكتاب، ٣/٣٢٦ .

٢ - المقتضب، ٤/١١ .

اسماً، وذلك قولك: "رأيت عاقلةً لبيةً يا هذا"، و"رأيت عاقلاً لبياً يا هذا" وكذلك في الجر والرفع ممنون؛ لأنه

ليس بشيء عمل بعضه في بعض ^(١) قال أبو علي الفارسي: "أي: ليس بمجمله فتحكى" ^(٢).

- أن هذه التسمية لا تتأثر بالعوامل قبلها؛ لكونها "كلاماً قد عمل بعضه في بعض" يقول سيبويه: "هذا

باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يسمى: "تأبط

شراً": "هذا تأبط شراً"، وقالوا: "هذا بَرَقَ نَحْرُهُ" و"رأيت بَرَقَ نَحْرُهُ" . . . فهذا كله يترك على حاله . . . فإن

غيره عن حاله فقد ترك قول الناس، وقال ما لا يقوله أحد ^(٣)، ويقول المبرد في عبارة هي أشبه بالقانون: "فإنما

حق هذه الأسماء التأدية" ^(٤) ولكن هذه التأدية لا تقوم على نقل كلام قصد قائله روايته والإخبار به دون

تصرف كما هو شأن الحكاية بعد القول، بل تقوم على التسمية بـ "كلام قد عمل بعضه في بعض" فصار علماً على

شخص، وحقه التأدية شأنه شأن القول المحكي، يقول سيبويه: "فكذلك هذه الضروب إذا كانت أسماءً، وكل

شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال ^(٥).

١- الكتاب، ٣/٣٢٨-٣٢٩.

٢- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة،

ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٣/١٣٩.

٣- الكتاب، ٣/٣٢٦.

٤- المقضب، ٤/١٢.

٥- الكتاب، ٣/٣٢٧.

- امتناع التصرف في الأسماء المحكية، بل لها "حق التأدية" كما في الكلام المحكي، إذ في التصرف في هذا النمط من الأسماء إعراباً، أو تثنية، أو جمعاً، أو إضافة، أو تحقيراً، نقل لها من معنى إلى معنى، وأنت بهذا مناقض لغرض الوضع من التسمية؛ ولهذا وجب بقاؤها وحكايتها على حالها مطلقاً، يقول سيبويه: "واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يشن ولم يجمع . . . ولا تضيفه إلى شيء . . . ولا تحقره" (١).

وهكذا، فمن خلال ما تقدم، نستطيع القول: إن باب الحكاية يمنع كل تصرف في المحكي، إذ يُؤدَّى الكلام فيه كما هو؛ لقيامه على "كلام قد عمل بعضه في بعض"، ومن أصولهم: "لا يدخل عامل على عامل آخر"، حتى إن الجمل في باب الحكاية تصبح، إن صح التعبير، أحد "الأحباس" أي الأوقاف، التي لا يجوز التصرف فيها بحال، فهي بلاغ يجب تأديته بأمانة، كما أراده صاحبه لفظاً ومعنى، لا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير، ولا يعمل ما قبل المحكي في لفظ المحكي. وهو ما يقرب باب الحكاية من "البنى غير المتصرفة" التي تقترب من "السماعيات" أو تختلط بها اختلاطاً، وهو ما قرره سيبويه آنفاً، بقوله: "فهذا كله يترك على حاله"، ويوضح ذلك السكاكي بقوله: "الحكاية المراد بها تأدية الهيئة من غير تصرف فيها" (٢)، بل من غير شيئاً في حكاية "كلام قد عمل بعضه في بعض" كان تاركاً لـ "سنن الكلام"، و"معهود العرب" في

١- السابق .

٢- مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٦٢ .

خطابها، كما يقول سيبويه عن حكاية الجمل: "لا يتغير عن حاله؛ لأنه قد عمل بعضه من بعض . . فإن غيره عن حاله فقد ترك قول الناس وقال ما لا يقوله أحد".

وكلام سيبويه، هنا في باب الحكاية، وإن كان في ظاهره قائماً على أصول فكرة العمل في نظرية النحو العربي، فإن باطنه، عند التأمل، مرتبط ارتباطاً كبيراً بالمعنى؛ فالحكاية عملية لا تغير نسبة المعاني والأعمال، بل تبقىها لقاتلها لا لناقلها، وهذا معنى يستوجب عدم التصرف في المحكي؛ إذ "في التصرف في المحكي، إعراباً أو جمعاً أو إضافة أو تحقيراً، نقل له من معنى إلى معنى، وأنت بهذا مناقض لغرض الوضع في التسمية، ولغرض الحكاية في نقل الأقوال؛ ومن ثم فإن ما يحصن المحكي من التغيير إنما هو صون الغرض من الحكاية، والسلامة من نقص الغرض منها" (١) وهذا ما يقرره المبرد بدقة في قوله: "وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى" (٢) وهذا تراه أزم ما يكون إذا تعلق المعنى بـ "كلام قد عمل بعضه من بعض واستغنى".

بقيت مسألة ينبغي الإشارة إليها هنا، وهي أن هناك فرقاً دقيقاً بين "الجملة الاستثنائية"، و "الكلام الذي قد عمل بعضه من بعض واستغنى" في باب الحكاية، وهذا الفرق نراه واضحاً في حديث النحاة، وهم يمنعون إدخال قول في قول ليس منه في القرآن الكريم، وذلك حينما "يتعند" اللفظ على المعنى، ويخرج عن "مقتضياته"، فيجب أن يوضع موضعاً يكون به خارجاً عن "جملة الأول وذيله"؛ دليلاً على أن

١- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ٦٢٩/١.

٢- المقتضب، ١٧٥/٤.

الثاني معنى قائمٌ بذاته؛ فليس من الأول، ولا من سببه، لالفظاً ولا معنى، بل هو استئناف مرتبط بينية
عاملية أخرى، توجه بدورها المعنى وجهة مختلفة عن التي تكون مع "الارتباط"، ومن ذلك حديثهم عن
التمييز بين ما هو إخبار مستقل، وما هو حكاية قول في آيات من نحو قوله تعالى: "وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ
الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ" (١)، وقوله تعالى: "فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ" (٢)
فقد أوجبوا الوقف على كلمة: "قَوْلُهُمْ"؛ لانتهاء كلام الكفار، وما بعد القول جمل استئنافية لا محل لها من
الإعراب، وعدم الوقف يُتوهم معه أن قوله: "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"، وقوله: "إِنَّا نَعْلَمُ مَا
يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ" حكاية قول الكفار الذي يحزن النبي صلى الله عليه وسلم، أي: أنه كلام عمل بعضه
في بعض، مرتبط بالقول قبله، وهذا معنى فاسد، وفيه إدخال قول في قول ليس هو منه، ولا هو من جملة
ذبوله؛ ولذلك قال الرازي: "إن العزة بالألف المكسورة، وفي فتحها فساد يقارب الكفر؛

١- سورة: يونس، آية: ٦٥.

٢- سورة: يسين، آية: ٧٦.

لأنه يؤدي إلى أن القوم كانوا يقولون: "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً" وأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يحزنه

ذلك . أما إذا كسرت الألف كان ذلك استثناءً ، وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب" (١) .

١- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ١٧/١٠٥ . وإذا كان الوقف في مثل هذه المواضع، وأشباهاها في القرآن الكريم، لازماً؛ لثلاث تلبيس المعاني بإدخال كلام في كلام ليس منه، فإن هناك مواضع يكون الوقف فيها متمتعا؛ لثلاث تلبيس المعاني بإخراج قول من قول هو منه ولصيق به، ومن ثم لا يفهم المعنى لشدة تعلق ما تم الوقف عليه بما بعده لفظاً ومعنى، وهذا واضح فيما أقره أصحاب علوم القرآن، يقول الإمام الزركشي: "لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرفع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسر عنه دون التفسير، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما . . . والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قلبه كتعلق البديل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه" البرهان، ١/٣٥٥، وهكذا فإن "الوقف والابتداء" في القرآن الكريم متعلق أشد ما يكون التعلق ب"البنية العاملة" فصلاً ووصلاً، قطعاً واستثناءً .

المحور الثالث: مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" والارتباط والانقطاع العائلي .

ميز النحاة في حديثهم عن "العوامل" بين درجات من العمل، أتمها: "عمل الفعل" في معمولاته لفظاً ومعنى، وأبعدها "الإلغاء" الذي يراد به قطع العامل عن العمل لفظاً ومعنى، وأوسطها "التعليق" الذي يقصد به: قطع العامل عن معموله فلا يتسلط عليه لفظاً، كأنه ليس من شرعته، ولا من سببه، وإنما يبقى تشبث العامل به معنىً ومحلاً^(١) .

وتعد عبارة: "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" من أكثر العبارات التي تحقق هذا الضرب من القطع، أو التعليق العائلي؛ فقد استخدمها سيبويه في مواطن عدة "مفهوماً إجرائياً" يفسر من خلاله منع العامل لفظاً من الوصول إلى معمولاته، ومن التأثير الظاهري فيها، فالاسم المعلق لا يتسلط عليه العامل؛ لأنه كما يقول سيبويه: "كلامٌ قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأً، لا يعمل فيه شيءٌ قبله"^(٢)، وتبين أمثلة سيبويه، في هذا الباب، أن التراكيب المعلقة لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها؛ لأنها عملية إسنادية مستغنية بعواملها

١- يقول الإمام الرضي: "التعليق مأخوذ من قولهم: "امرأة معلقة" أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لامع الزوج لفقده، ولا بلازوم لتجويزها وجوده، فلا تقدر على الزوج، فالعمل المعلق ممنوع عن العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً". شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م، ٤/١٣٥. وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عبيد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ، ص٤٤٤).

٢- الكتاب، ١/٢٣٥.

ومعمولاتها عن كل مؤثر خارج عنها،، وإن كانت لم تنزل عاملة فيها معنى وتقديراً، فما كان موسوماً بالنصب، محكوماً بعامل لفظي، ينقل بـ"التعليق" إلى حالة الرفع والابتداء.

هذا، وتخضع عملية "التعليق" لشرطين، هما:

أولاً: استعمال صنف معين من الأفعال العاملة، والظاهر من كلام سيبويه أنها "الأفعال القلبية" المتصرفة دون غيرها^(١)، وهي ما تسمى أيضاً بـ"أفعال الاعتقاد" وهي أفعال شك ويقين، يتصرف فيها المتكلم بتغيير مواقعها، يقول سيبويه: "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغي، فهي "ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت، ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن"^(٢) وقد بين سيبويه أن هذه الأفعال تتغير مواقعها داخل الجملة الإسنادية، فتنتقل من أقوى مواقعها، وهو الابتداء، إلى موقع تتوسط فيه بين المبتدأ والخبر، أو تتأخر فيه عنهما، فيكون لها ثلاث مراتب: "العمل"، و"التعليق"، و"الإلغاء"، ففي هذه المراتب يبرز تنقل العامل، واحتماله مكاناً معيناً بين المحلات الاسمية التي تتغير حسب قواعد التقديم والتوسط والتأخر، وكلها حركات في الجملة، أساسها قصد المعنى؛ إذ الإلغاء والإعمال، كل واحد منهما له مقصد

١- وذكر بعضهم، كالمبرد وثعلب وابن كيسان، أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا تعلق، وأجاز يونس تعليق جميع الأفعال، قلبية كانت أو غير قلبية، ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد عسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ١١٥/٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي، ٤٦٤/٢، وشرح الرضي على الكافية، ١٥٦/٤، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح، مطبوع بهامش التصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ٢٥٢/١.

٢- الكتاب، ١١٨/١.

يوجهه غير مقصد الآخر، يقول سيبويه "إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به، فكلما قدمته كان أحسن؛ لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا أُلغيت، أخرته كما تؤخرهما؛ لأنهما ليسا يعملان شيئاً" (١).

ثانياً: إقحام أدوات لها، في الأصل، صدارة الجمل؛ ولهذا يعلق العامل قبلها عن التأثير فيما بعدها لفظاً؛ لصيرورتها مع ما دخلت عليه "كلاماً قد عمل بعضه في بعض واستغنى"؛ فلا يجوز أن يتقدم علي هذه الأدوات التي لها الصدارة ما يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني؛ لأن ذلك يشعر بأن شيئاً مما بعدها من "ذبول" ما قبلها، وذلك يؤدي إلى تسلط معنيين مختلفين على معمول واحد، وهذا يقضي، لا محالة، إلى التناقض والإحالة (٢)؛ ومن ثم اقتصت أدوات الصدارة بـ "الانقطاع العاملي" بحيث: لا يعمل فيها ما قبلها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولا يتقدم ما بعدها عليها (٣).

١ - الكتاب، ٥٦/١، و: ١١٩/١ - ١٢٠.

٢ - ولهذا إذا سبقت أدوات الشرط، وهي مما له صدر الكلام، بما يطلب ما بعدها، ذهب معنى الجزاء فيها، حتى لا "يتدافع" معنيان على كلام واحد، يقول سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي، وذلك قولك: إن من يأتيني آتيه وكان من يأتيني آتيه . . . وإنما أذهبت الجزاء عن هاهنا؛ لأنك أعلمت كان وإن، ولم يسع أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعلمت أن الجزاء، ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بـ (لأن) و(متى) تريد: إن إن، وإن متى كان محالاً . . . فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت. فمن ذلك قولك: إنه من يأتينا نأته" (الكتاب، ٧١/٣ - ٧٢).

٣ - ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

ومما ذكره سيبويه في هذا الباب:

- التعليق الاستفهام، إذ "الاستفهام" يعد حاجزاً مانعاً من أن يعمل العامل المتقدم عليه فيما بعده، (١) بل إن أداة الاستفهام، من بين بقية موجبات التعليق، أقوى في إبعادها معنى ما بعدها عن العامل الذي يطلبه؛ لأن الكلام معها استفهام ليس من الخبر قبله في شيء، فهو منقطع عن معنى ما قبله، إلا أن ما تحذره أداة الاستفهام من معنى الاستعلام هو معنى طارئ في الكلام، غير مقصود بالذات، بل هو قد ضعف بوقوعه بعد عامل خبري، فصار الاستفهام صورياً، فقولك: "علمتُ هل قام زيد" قد دلَّ على أن ما بعده محقق فصار الاستفهام صورياً؛ فلذلك لم يبطل عمل العامل معها إلا لفظاً، مع تشبته بالعمل فيه معنى ومحلاً (٢). يقول سيبويه: "هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره؛ لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: "قد علمتُ أعبدُ الله ثم أم زيد"، و"قد عرفتُ أبو من زيد" و"قد عرفتُ أئيم أبوه"،

١- ومن ثم كان من أهم أسباب نقل الاسم، في باب الاشتغال، من النصب إلى الرفع ابتداءً: توسط أدوات الاستفهام بين الفعل والاسم المشغول عنه؛ إذ هذه الأدوات تمنع الفعل من أن يكون له سبيل إلى الاسم قبلها؛ لأنها "تدخل على كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، يقول سيبويه: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدكم مرة رأيته، وعبدُ الله هل لقيته، وعمرو هل لقيته. وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء. . . لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء، ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم. . . فحرفُ الاستفهام لا يفصلُ به بين العامل والمعمول" (الكتاب، ١/١٢٨).

٢- ينظر: التحرير والتنوير، للشيخ: الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م، ٣٦/٢.

و"أما ترى أمي بُرِّقَ ههنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنَّك إذا قلت: "عبدُ الله هل رأيتَه" فهذا الكلامُ في موضع المبنى على المبتدأ الذي يعملُ فيه فيرفعه، ومثل ذلك: "لَيْتَ شعري أعبدُ الله ثمَّ أم زيدٍ" ، و"لَيْتَ شعري هل رأيتَه" فهذا في موضع خبرٍ لَيْتَ، فإنَّما أدخلتَ هذه الأشياءَ على قولك "أزيدُ ثمَّ أم عمرو وأبيهم أبوك" لِمَا احتجَّتْ إليه من المعاني . . ومثل ذلك قوله عز وجل: "لَتَعْلَمَ أُمِّي الْحَزِينُ أُخْصِيَ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا"^(١)، وقوله تعالى: "فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا"^(٢) . . ولولم تستفهم . . لأعملتَ "علمتُ" كما تُعملُ عرفتُ ورأيتُ"^(٣) .

وإذا كان "الاستفهام" يمنع العوامل قبله من التأثير اللفظي فيما دخل عليه، فإنه لا يمنع العوامل بعده من العمل فيما دخلت عليه، يقول سيبويه: "هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام، وذلك قولك: "أإن تأتني آتكَ" ولا تكفي بمن لأنها حرف جزاء، و(متى) مثلها؛ فمن ثم أدخل عليه الألف تقول: "أمتي تشتمني أشتمك"، و"أمن يفعل ذاك أزره": وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يغيره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا تغير الكلام عن حاله "ألا ترى أنه يقول: مررت بزید، فتقول: أزيد؟ وإن شئت قلت: أزيدنيه؟ وكذلك تقول في النصب والرفع، وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: مررت بزید، قلت: أمررت بزید؟ ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها ولو قلت

١- سورة: الكهف، آية: ١٢ .

٢- سورة: الكهف، آية: ٢٠ .

٣- الكتاب، ١/٢٣٥-٢٣٦ .

هل مررت بزید كنت مستأنفاً، ألا ترى أن الألف لغوٌ" (١) ومحل الشاهد في كون همزة الاستفهام لغواً أنها تدخل على الكلام وقد عمل بعضه في بعض فلا تغييره، دخول فعل القول على "الكلام المستغني" فينقل بلفظه على الحكاية، دون تحويله عن صورته .

- التعليق بالتأكيد، وذلك بـ"لام الابتداء" فهي من الحروف التي لها الصدارة، والتي لا يخرقها العامل، فمعها يتعطل العمل لفظاً ويجري ويمضي معنى؛ لصيرورتها مع ما بعدها "كلاماً قد عمل بعضه في بعض"، يقول سيبويه: "ومن ذلك: "قد علمت لعبد الله خير منك" فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنها هي لام الابتداء، وإنما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد، وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك . . ومثل ذلك قوله عز وجل: "وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ" (٢) ولو لم تستفهم، ولم تدخل لام الابتداء لأعلمت (علمت) كما تعمل "قد علمت زيدا خيراً منك" (٣)، وفي أحد الأبواب التي عقدها سيبويه لـ"إن" و"أن" يقول سيبويه: "تقول: "أشهد إنه لمنطلق" فأشهد بمنزلة قوله: "والله إنه لذهاب" (وإن) غير عاملة فيها (أشهد) لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء، ألا ترى أنك تقول: "أشهد لعبد الله خير من زيد"، كأنك قلت: "والله لعبد الله خير من زيد" فصارت (إن) مبتدأة حين ذكرت (اللام) هنا . . ونظير ذلك قول الله عز وجل: "وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ" (٤)، وقال عز وجل: "فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ

١- السابق، ٣/٨٢ .

٢- سورة: البقرة، آية: ١٠٢ .

٣- الكتاب، ١/٢٣٦-٢٣٧ .

٤- سورة: المنافقون، آية: ١ .

إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" (١)، لأن هذا تأكيد كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين، . . . ومن ذلك أيضاً قولك: "قد علمت إنه لخير منك" فإن ههنا مبتدأة، و(علمت) ههنا بمنزلتها في قولك: "لقد علمت أنهم أفضل" معلقة في الموضوعين جميعاً" (٢)، وقد اعتبر المبرد هذه الظاهرة، التعليق بلام التوكيد، من قبيل القطع والاستئناف الذي يبطل عمل العامل في اللفظ، وعلل ذهابه هذا المذهب بمراعاة الأصل القائل بعدم اجتماع الجزأين على الموضوع الواحد؛ إذ "لا يحتمل موضع التوكيد مؤكدين"، يقول: "اعلم أن هذه اللام تقطع ما دخلت عليه مما قبلها، وكان حدها أن تكون أول الكلام، كما تكون في غير هذا الموضوع، وذلك قولك: "قد علمت زيدا منطلقاً"، فإذا أدخلت اللام قلت: "علمت لزيد منطلقاً" فتقطع بها ما بعدها مما قبلها فيصير ابتداء مستأنفاً، فكان حدها في قولك: "إن زيدا لمنطلقاً" أن تكون قبل "إن" كما تكون في قولك: "زيد خير منك"، فلما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى "إن" لم يجز الجمع بينهما، فجعلت اللام في الخبر" (٣).

- التعليق بالقسم، ولئن لم ينص سيبويه على "التعليق" بالقسم، فإن في تنظيره وجوب التعليق في أفعال الظن واليقين بـ"إن" إذا اقترن خبرها باللام، بباب القسم، شاهداً قوياً على أن التعليق بالقسم أقوى، فهو أصل يُقاس عليه التعليق في غيره، يقول سيبويه: "تقول: "أشهد إنه لمنطلقاً" فأشهد بمنزلة قوله: "والله إنه لذهاب" و(إن) غير عاملة فيها (أشهد) لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء، ألا ترى أنك تقول: "أشهد

١- سورة النور، آية: ٦.

٢- الكتاب، ٣/١٤٧.

٣- المقتضب، ٢/٣٤٣.

لعبد الله خيرٌ من زيد"، كأنك قلت: "والله لعبد الله خيرٌ من زيد" فصارت (إن) مبتدأة حين ذكرت (اللام) هنا . . . ونظير ذلك قول الله عز وجل: "وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ" (١)، وقال عز وجل: " فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" (٢)؛ لأن هذا توكيد كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين" (٣). فالكلام المقسم عليه، إذن، يصير بالقسم بنية عاملية مستقلة، مكونة من "كلام قد عمل بعضه في بعض"، وهذا من أهم مقتضيات تعليق العامل (٤).

وهكذا فإن باب "الارتباط والانتطاع العاملي" في النحو العربي، يمثل، في رأبي، صورة قوية تؤكد أن مقولة سيبويه: "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، تعد مفهوماً إجرائياً، تظهر فيه العلاقة جلية بين

١ - سورة: المنافقون، آية: ١.

٢ - سورة النور، آية: ٦.

٣ - الكتاب، ٣/١٤٧.

٤ - وهناك باب آخر يقع فيه "التعليق العاملي" لم يتعرض له سيبويه، وهو "باب النفي"، ومن خفايا شواهد قوله تعالى (في سورة الأعراف، آية ١٨٤): "أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جَنَّةٍ إِن هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ" إذ جوز المفسرون، في قوله: "مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جَنَّةٍ" أن تكون "ما" نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مس جن، والجملة بعدها في محل نصب مفعول ي "تفكروا": "لأن النفي علق "التفكر" الذي هو من أفعال القلوب عن العمل، وفي الآية توجيهات أخرى، ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكون، للسمن الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ٥/٥٢٥.

العوامل ومعمولاتها، فضلاً ووصلاً، وقطعاً واستئنافاً، ولفظاً ومحلاً، اعتماداً على مقاييس صناعية صارمة،
تقوم على "التضافر" والتآخي بين اللفظ والمعنى، لا على "التعاند" والتدافع بينهما . .

فمن خلال مفهوم: "التعليق العاملي" أوجد النحاة ضرباً آخر من العلاقات بين الكلمات داخل
الخطاب، ليس قائماً على "الاستقلال التام"، ولا على "الانقطاع التام"، بل على "التعليق" الذي هو
إجراء للعلاقة بين العامل ومعمولاته في المعنى دون اللفظ؛ ومن ثم يمكن أن نعتبر هذا "التعليق" درجة من
درجات ما عرف في الفكر النحوي بـ "الإعراب التقديري"، لكنها درجة أوغل في التجريد والتقدير؛ إذ
إن الإعراب التقديري قائم على عدم ظهور علامة الإعراب على المفردة تعذراً أو استثقلاً، أما هنا فإن
العامل علق عن العمل في لفظ معموله لكونه "كلاماً تاماً قد عمل بعضه في بعض واستغنى".

المحور الرابع: مقولة: "كلام عمل بعضه في بعض" وتفسير الإعراب في "البنية العاملة الواحدة".

سبق أن رأينا أن بابي: "الحكاية" و"التعليق" قد ارتكز كلاهما على قطع العامل عن العمل؛ لأن معموله "كلام قد عمل بعضه في بعض" فأصبح الم معمول "بنية عاملية" مستغنية، مقطوعة لفظاً عن العوامل قبلها، أما هنا فسرى سيبويه يستخدم تلك المقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض" مفهوماً إجرائياً يفسر من خلاله العمل داخل تلك "البنية العاملة الواحدة"، وذلك من خلاله تفسيره للظواهر الآتية:

أولاً: نصب ما يجيء بعد تمام الكلام من معمولات لا يمكن إفرادها عن الجملة، ولا أن تعد كلاماً على حدته؛ لأنها جزء من "البنية العاملة الواحدة"، وليس لها ناصب فعلي، فالنصب فيها إذن إشعار بكونها فضلة قد جاءت بعد "كلام قد عمل بعضه في بعض"، يقول سيبويه معللاً نصب التمييز: "وأما قولهم: داري خلف دارك فرسخاً فاتصب لأن (خلفَ) خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عمل بعضه في بعض واستغنى؛ فلما قال: داري خلف دارك، أبهم فلم يُدر ما قدرُ ذلك، فقال: فرسخاً وذرَاعاً وميلاً، أراد أن يبين فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالتصب، كما عمل له عشرون درهماً، في الدرهم، كأن هذا الكلام شيءٌ متونٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان أفضلهم رجلاً بتلك المنزلة" (١).

وإذا نحن تأملنا في كلام سيبويه هنا لاحظنا أمرين:

أولهما: أن سيبويه يعلل النصب هنا بمجيء المنصوب بعد كلام تام "قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، فإذا لم يكن الكلام تاماً لم يجز النصب في مثل هذا الموضع، ولذلك إذا قدر في المثال الذي استشهد

١- الكتاب، ١/٤١٧.

به سيبويه: "دارى خَلْفَ دارك فرسخاً" أن الخبر ليس كلمة "خلف" رفع "فرسخاً" إذ إن الكلام لم يتم بعد، فبطلت علة النصب، وكان الرفع على الخبرية، يقول سيبويه: "وإن شئت قلت: دارى خلف دارك فرسخان، تلغى خلف كما تلغى (فيها) إذا قلت: فيها زيد قائمٌ، وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول دارى من خلف دارك فرسخان فشبهه بقولك: دارك منى فرسخان؛ لأن خلف ههنا اسمٌ وجعل من فيها بمنزلتها في الاسم" (١) ويؤكد سيبويه أن النصب في هذا وأمثاله إنما يتم إذا ما عُدَّ فضلة بعد "كلام قد عمل بعضه في بعض" وذلك بنصب الحال، يقول سيبويه: "وتقول: عهدى به قريباً وحديثاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول (أي: لم تجعل قريباً وحديثاً خبراً عن عهدي) فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر، وتقول: عهدى به قائماً، وعلمى به ذا مالٍ، فتنصب على أنه حال، وليس بالعهد ولا العلم، وليس هنا ظرفين، وتقول: ضربى عبد الله قائماً، على هذا الذى ذكرت لك" (٢).

ثانيهما: نلاحظ، أيضاً، في كلام سيبويه أنه نظر للنصب في مثل هذه المواضع التي تأتي بعد "كلام قد عمل بعضه في بعض" بقوله: "فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب، كما عمل له عشرون درهماً، في الدرهم، كأن هذا الكلام شئٌ متونٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو" وفي ذلك إشارة إلى أن "له عشرون" رمز واضح وصریح للكلام الذي عمل بعضه في بعض واستغنى، بدليل التون في آخر "عشرون" أو ما يطلق عليه سيبويه: "التون" فهو دلالة أكتمال إن على مستوى الكلمة، وإن على مستوى الكلام، ومن ثم جاء

١- الكتاب، ١/٤١٧.

٢- السابق، ١/٤١٩.

نصب "درهما" دليلاً على العنصر الدخيل الفضلة الذي جاء بعد تمام الكلام، فوجب أن يأخذ حالة النصب، فهو ليس خبراً ولا مضموماً لسابقه، أو كما قال سيبويه: "كأن هذا الكلام شيءٌ ممنونٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو". بل إن سيبويه يعود بعد ذلك، في المجلد الثاني من الكتاب، فيضع ضابطاً عاماً، بقوله: "هذا باب ما ينتصب؛ لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو، وذلك قولك: هو ابن عمي ديتاً، وهو جاري بيت بيت. فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيءٌ وانتصب؛ لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت: أنت الرجل علماً، فالعلم منتصب على ما فسرت لك، وعمل فيه ما قبله، كما عمل (عشرون) في الدرهم حين قلت: عشرون درهماً؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين، ولا هو هي . . . واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب؛ لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو" (١).

ويوافق باب: "الاستثناء" التنظير السابق الذي ذكره سيبويه في الحالات التي ينتصب فيها اللفظ لمجيئه بعد تمام الكلام، إذ يرى سيبويه أن العامل فيما بعد "إلا" هو ما قبلها من "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، يقول سيبويه في باب ما يكون استثناءً بإلا، وذلك: "أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً" (٢) فالمستثنى، في هذا اللون من التراكيب، يُنصب؛ لكونه قد أتى بعد انغلاق مكونات الكلام الإسنادية، ودليل ذلك أنه لا

١- الكتاب، ١/١١٧-١٢١

٢- السابق، ٢/٣١٠.

يوجد تطابق بين المستثنى والمستثنى منه في نسبة الحدث إليهما، ومن ثم لا يتوجه إليه العامل، فليس من مطلوباته دلاليًا ولا منطقيًا، فإذا أتى المستثنى دون أن تنغلق مكونات الكلام (وذلك في أسلوب الحصر) كان هناك ضرب من العلاقات بين العامل والمستثنى، لكونه من مطلوبات العامل قبله، ولم تنغلق دائرة الإعراب دونه، يقول سيبويه: "فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيد، تجرى الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، وما لقيت زيدًا، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا؛ لأنها بعد إلا محمولة على ما يجزى ويرفع وينصب" (١).

ثانيًا: كذلك استخدم سيبويه مقولة: "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" في تفسير الإضافة إلى الجمل، وأن هذه الإضافة لا تغير في الجمل شيئًا، بناء على ما أصله، مع شيخه الخليل، من أن الكلام التام لا يتأثر بالعوامل، يقول: "وسأله عن قوله في الأزمنة: كان ذاك زمن زيدٍ أمير، فقال: لما كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض كما يدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه فشبها هذا بذلك" (٢).

١- الكتاب، ٢/٣١٠.

٢- السابق، ٣/١١٩.

ثالثاً: كذلك تظهر مقولة: "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" مقياساً واضحاً في حديث النحو العربي عن "الجملة الاعتراضية"، ولئن كان سيبويه لم يذكر في كتابه "الاعتراض" بمعناه الاصطلاحي، فإننا نلاحظ أنه ذكر في باب الاختصاص ما يمكن أن يعد حداً جامعاً للاعتراض، إذ يقول: "هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء . . . وذلك قولك: إنا، معشر العرب، نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل . . .؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله" (١) إذ يمكن أن نقول إن الاعتراض وفقاً لما يفهم من كلام سيبويه هو: كلام غير محمول على أوله، وما بعده محمول على أوله، أي: أنه قطع في اللفظ، دون العمل، ببنية عاملية مستقلة بين أجزاء بنية عاملية أخرى (٢)، كما يُسمح لجملة الاعتراض أن تحتل من المراتب ما تشاء، فهي تتميز بنوع من

١- الكتاب، ٢/٢٣٣، ومفهوم الحمل، في كلام سيبويه، يلتقي بمفهوم العمل، فهو حمل بنوي إعرابي .

٢- وسع البيانين من مفهوم الاعتراض، فإذا كان النحاة قد حصروا "الاعتراض" فيما كان قائماً على اختراق البنية العاملة الواحدة، فإن البيانين أجازوا أن يقع الاعتراض بين الجمل المستقلة حيث تفصل جملة بين جملتين إحداهما بيان للأخرى، فإذا كان الاعتراض النحوي قطعاً في اللفظ دون العمل للبنية العاملة الواحدة، فإن الاعتراض البياني قطع في اللفظ ون المعنى للبنية المعنوية سواء على مستوى البنية الواحدة، أم على مستوى النص بين الجمل المتطلبة، بناء على القول بأن هناك علاقات معنوية تربط بين الجمل في مستوى النص ربطاً حميمياً، ربطاً يفضي الإخلال به وذلك بالفصل بين الجملتين المترابطتين بجملة أجنبية عنهما - إلى الأثر نفسه الذي يحدثه الاعتراض بين أجزاء البنية العاملة الواحدة. ينظر مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د . مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق،

ط٦، ١٩٨٥م، ط٦، ص٥١٤، وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ١/٣٧٢ .

الحرية في شغل المواقع، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظروف؛ "إفادة الكلام تقوية وتسديداً، أو تحسيناً" (١)، كما يفهم من كلام سيبويه انقطاع العلاقة العاملة بين الجملة المعترض بها، والجملة المعترض بين أجزائها؛ لأن كلاً من الاعتراض، والمعترض بين أجزائه جملة مستقلة، و"كلاماً قد عمل بعضه في بعض واستغنى".

١- مغني اللبيب، ص ٥٠٦، وهذه الفوائد إنما ترجع إلى الخطاب؛ لأن في الاعتراض تعديلاً من المتكلم في خطة الخطاب بما تقتضيه أولوية الغرض الطارئ، وإن كان في ذلك التقريط بما يتوجبه تمام الكلام، وتعاقب الجمل، يقول شيخنا د. محمد أبو موسى: "والأحظ دائماً أن الجملة الاعتراضية ذات معنى متميز جداً في الكلام الذي وقعت معترضة فيه؛ وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المبين يرمي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه؛ لبيادر القارئ والسامع بها غير مترث حتى يجد لها معنى؛ لأن تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها من الفصل، غير مستبشع. فالجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكريمة، التي تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، ولو أن المتكلم هياً لها مكاناً غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل" مراجعات في أصول الدرس

البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ١٢٧

الخاتمة

وبعد، فإنه بعد هذا التطواف حول مقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض" من خلال قراءة تحليلية لمواضعها في كتاب سيبويه، يتبين لنا أن هذه اللون من القراءة يفتح نافذة جديدة على هذا التراث، ويوسع من آفاق رؤيتنا له، وإدراكنا لخصائصه الأصولية "الإبستمولوجية" والمنهجية، وعلى هذا قام منهج البحث، وموضوعه. وبعد هذه القراءة لتلك المقولة في الكتاب، أحب أن أشير إلى الأمور الآتية:

أولاً: أن مقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" تعد أصلاً كبيراً من أصول نظرية العامل، في الفكر النحوي، فقد غنم درس النحوي من خلال تلك المقولة غنمين، أولهما: القدرة على معرفة العلاقات والمعاني النحوية القائمة بين الأجزاء المكونة للجملة الواحدة. والثاني: التمكن من تحليل نص الخطاب، أي خطاب، إلى الجمل والأقوال التامة المستغنية، وتلك التي يؤتى بها مأتى ما يحتاج إلى ما قبله^(١)،

١- ومن وجوه تلك الاستفادة ما وضعه العلماء ضوابط للوقف والابتداء في القرآن الكريم، وكلها تقوم على أن كل كلام قائم بنفسه، عمل بعضه في بعض واستغنى، فالقطع عليه كاف، وأن كل وقف يؤدي إلى قطع كلام من كلام هو مرتبط به، ومن جملة ذيوله، فيفتكك بذلك نظم الكلام؛ فالوقف عليه غير جائز "المكفئ في الوقف والابتداء، للإمام الداني، تحقيق: د. مرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط١٩٨٤، م١، ص١٤٤. ومن طريف ذلك أيضاً: ما ذكره أبو بكر الصولي من أن من أدب الكاتب عند كتابته: ألا ينقطع دعاء، فيقع أوله في آخر السطر وبعضه في أول السطر الآخر، وكذلك الكنية والمضاف وغير ذلك، وما عمل بعضه في بعض، وما جعل اسماً واحداً وهو اثنان في الأصل، وذلك مثل أعزه الله في الدعاء، وعبد الله في الأسماء، وغلّام زيد في الإضافة، وتأبط شراً في العامل بعضه في بعض" أدب الكتاب، للصولي، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٤٦/١.

اعتماداً على مقاييس صناعية صارمة، وما لذلك من أثر في توجيه المعاني انقطاعاً واستئنافاً، أو وصلًا و
تعليقاً، فالألفاظ لا يرص بعضها إلى جوار بعض داخل الجملة، ولكنها ترتبط ببعضها، وبجانب بعضها بسبب
بعض، وأي خلل في واحد منها يخرج الكلام عن حد الاستقامة إلى الاستحالة^(١)؛ على عكس ما كان شائعاً
عن "النحو العربي" من أنه نحو مفردات، وأنه نحو يهتم بالإعراب، ويتهاون بالمعنى، غُيب فيه مختلف الأبعاد
التي تكون للتركيب في اللغة!!! ومن ثم "فجميع ما يمكن أن تُحدِّث به عن البنية العاملة، أصله المعنى، وجميع
ما يمكن أن يقال عن المعنى، أساسه البنية العاملة؛ ومن ثم يمكن أن تبني حديثك على الجمع بين العمل والمعنى
دون تفریق، ولورمت الفصل بينهما، لفصلت بين ما لا يقبل الفصل، ولضاعفت بذلك الخسارة أضعافاً"^(٢).

ثانياً: أن تلك المقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" تبين لنا بوضوح أن الفكر النحوي،
وخاصة عند سيوييه، لم تقف عنايته بنظرية العامل عند المعمولات الخاضعة له فحسب، بل إن النحاة
تجاوزوا ذلك فساءلوا العامل عما لا يعمل فيه مساءلتهم إياه عما يعمل، فكانت عنايتهم بالانقطاع العملي
تضاهي عنايتهم بما له ارتباط!! فتسنى بذلك للدرس النحوي استنباط الأبنية والأشكال المجردة التي ترجع
إليها مختلف وجوه الكلام ومذاهبه، وما يترتب على تلك الوجوه من معان، فكانت مقاييسهم في ذلك ثلاثة:

- الإعمال: وهو إجراء للعلاقة بين العامل ومعمولاته، لفظاً ومعنى.
- الإلغاء: وهو قطع العلاقة بين العامل ومعمولاته، لفظاً ومعنى.

١- ينظر: الكتاب، ١/ ٢٥-٢٦ .

٢- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، د. محمد الشاوش، ص ٢٤٩

- التعليق: وهو إجراء للعلاقة بين العامل ومعمولاته، معنى لالفظاً .

ونحن نعتقد أن الدرس النحوي، في العربية، ما كان له أن يصل إلى تلك الوجوه والعلاقات بين الكلم داخل الخطاب، لولا انطلاقه من نظرية العامل، ولولا استقصاؤه لأقصى إمكاناتها، ولولا جمعه بين الأثر اللفظي والأثر المعنوي، على نحو لا نقدر أنه كتب لغيره، في نحوامة من الأمم، أن يبلغه. قلنا ذلك دون أن يخامرنا أدنى شعور بالمبالغة في القول .

ثالثاً: أن مفهوم "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" يعد مفهومًا "منظومة"، أي: ليس مفهومًا مفردًا، بل يستبطن في بنائه "منظومة" متكاملة من المفاهيم، والدلالات، بحيث لا يمكن فهمه أو تلمس قيمته في بنية العلم إلا من خلال تحليل ما يرتبط بهذا المفهوم من "مقولات" وما يتعالق معه من مفاهيم، وقد رأينا في استخدام سيبويه لهذا المفهوم، أنه يحرك في إطاره ثلاث دلالات محورية، هي: حكاية الجمل المقفلة، والارتباط والانتقاع العاملي، وتفسير الإعراب في البنية العاملة الواحدة.

رابعاً: أن سيبويه في استخدامه تلك المقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" باعتبارها مفهومًا إجرائيًا يفسر به كثيراً من "معهود العرب في كلامها" لم يكن غرضه التحكم المعياري في كلام العرب، كما يُظن، بل كان يستخدمها، كما رأينا من خلال تتبعه في تحليل تلك المقولة، ضمن خطته في الاحتجاج بكلام العرب وله، وضمن نظراته إلى طبيعة الظواهر اللغوية، والأصول المستحكمة، فيها فصاحب الكتاب مثلما كان يرمي إلى بيان "منطق" كامن في اللغة، ترتبط من خلاله الكلم بعضها ببعض برباط قوي عملاً واتصالاً، أو تنقطع عن بعضها تعليقاً وانفصالاً، فإنه كان يرمي، في الوقت نفسه، إلى وضع معايير صارمة لإثبات ذلك، ويعبر عن آرائه

بمصطلحات ومقولات متميزة ومتكاملة، بذات يغدو والضبط والدقة في عمل النحوي نابعين من "منطق" نظيري، يوازي "منطق" اللغة في بنائها، كما يغدو والتوافق بين "المنهج" و"الغاية" في وصف هذا اللسان، والتنظير له، والتعليل لأحكامه، وهذا التوازي مما لا تكاد تقع عليه العين إلا قليلاً عند النحاة المتأخرين عن سيبويه^(١).

خامساً: أن تحليل مقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى" وكذلك تحليل غيرها من المقولات التي تتعلق بالمنهاج، يظهر معه أن كثيراً مما عرف عن التفكير النحوي في العربية -اعتماداً على مصادر المتأخرين، أو إسقاطاً لمفاهيم لسانية حديثة عليه- يحتاج إلى إعادة نظر، من خلال قراءة متواصلة، في: "تراث أهل هذا العلم" وخاصة في "نصوصه المؤسسة" و"ضوابطه الثابتة" التي تجعل منه "منظومة فكرية" متماسكة، لكل عنصر منها مكانه اللائق به، ودوره المضبوط فيها، وهو ما ينفي الزعم بأن الفكر النحوي في العربية، ليس سوى ركام من شتات المعطيات، ومتباين الأقوال والآراء، أو مسائل منفصلة عن بعضها !!

هذا، وإنني لأزعم الإمام بكل ما تحويه تلك المقولة "كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى"، ولأن قراءتي لها في الكتاب، لا تقبل النقاش، أو الإثراء (إذ الإجماع منعقد على أن محاولة دراسة نصوص كتاب سيبويه وتفسيرها محاولة محفوفة بالمخاطر)، بل الذي حاولت هذه الدراسة إنجازها، لا يعدو أن يكون بداية عمل، ومشروع قراءة تعيد من خلالها قراءة المقولات النحوية في كتاب سيبويه.

^١ - ينظر: التراث اللغوي العربي، لمجموعة من المستشرقين، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز، ود. كمال شاهين،

وكل ما أرجوه أن أكون قد وُفقت، على الأقل، في الإقناع أن في تراثنا النحوي "نظاماً" تضبطه "أصول كبرى"، و"مقولات" تنطوي على مفاهيم إجرائية إذا وقع سبرها، وتحليلها، ومدارسها، لغير ذلك كثيراً من المفاهيم الشائعة عنه، ولأثر ذلك جوهرياً في حركة الدراسات اللغوية المعاصرة، منهجاً ومضموناً، يقول المستشرق ميخائيل ج. كارتير (Michael G. Carter)، بعد تناوله بعضاً من عناصر النظرية النحوية عند سيبويه، وإقراره أن سيبويه في تحليله بنية الكلام العربي يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، -: "ولقد بقي شيء كثير، يستحق التصريح به في شأن سيبويه، ومنزله من تاريخ اللسانيات . . يجعل بعضهم يرى أنه لو كتب لسيبويه أن ولد في عصرنا هذا، لأمكن له أن يتبوأ مكانه بين دي سوسير وبلومفيلد" (١) .

ولله الأمر من قبل ومن بعد ،،،،،

١ - التراث النحوي العربي الإسلامي (نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات) بقلم

ميخائيل ج. كارتير، نقله إلى العربية، د. محمد رشاد الحمزاوي، في كتابه: المعجم العربي إشكالات

ومقاربات، ص ٣٥٠

أهم المصادر والمراجع

- أدب الكتاب، للصولي، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- آية الفكر وكبرياء النظر، د. أحمد العلوي، مجلة الموقف، الرباط، ع ١٤٤، ١٩٨٧.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عبید الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ.
- تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، تحقيق: أبوريدة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.
- التحرير والتنوير، للشيخ: الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
- التراث اللغوي العربي، لمجموعة من المستشرقين، ترجمة: د. محمد حسن عبد العزيز، ود. كمال شاهين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- التراث النحوي العربي الإسلامي (نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات) بقلم ميخائيل ج. كارتر، نقله إلى العربية، د. محمد رشاد الحمزاوي، في كتابه: المعجم العربي إشكالات ومقاربات.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- حاشية الشيخ ياسين العلمي على التصريح، مطبوع بهامش التصريح، مطبعة عيسى البايي الحلبي، القاهرة.
- الخصائص، لأبوالفتح ابن جني، تحقيق الشيخ: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكون، للسمن الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٠م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦، ١٩٩٦م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد عسّن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، ط١، ٢٠٠٦.
- عشرون درهماً في كتاب سيبويه، للمستشرق الإنجليزي: M.G.Carter، ترجمة وتعليق: د. عبد اللطيف الجميلي، ود. حاتم الضامن، مجلة المورد، ع١٦، ميج، سنة ١٩٨٧م.

- الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ١.
- مراجعات في أصول الدرس البلاغي، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- المرتجل في شرح جمل الجرجاني، لابن الحشاش، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥م.
- مفاتيح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧.
- المقضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المكتفى في الوقف والابتداء، للإمام الداني، تحقيق: د. مرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط ١/١٩٨٤م.
- مناهج علمائنا في بناء المعرفة، د. محمد أبو موسى، ضمن محاضرات الموسم الثقافي بكلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- نتائج الفكر في النحو، تحقيق شيخنا، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قارونس، ليبيا، ط ١، ١٩٧٨م.
- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، للمستشرق جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤، ١٣٩٨هـ/١٩٨٧م.